لقد بدأت البنوك الإسلامية مرحلة إنتشارها في الربع الأخير من القرن الماضى سبقتها مرحلة التاسيس والتي تضمنت إنعقاد المؤتمرات وظهور البحوث والدراسات مباشرة حول المصارف اللاربوية الى ان كان الظهور والاحتكاك بالواقع العملي.

والبنوك الإسلامية[1] في ظل مسماها تحمل امانة الإسلام ... لذلك فإن عملية الإصلاح التي اخذها على عاتقهم الإصلاحيون المهتمون بتقويم تجربة المصرفية الإسلامية قد آمنوا على يقين بأن التجربة هي البداية التي يجب المحافظة عليها والسعي لنميتها مدركين ان قيام التجربة مرهون بإيمانهم بالكتاب والسنة التزاما والبعد عن الربا اقتناعا والعمل بالمناهج والمبادئ التي يقدمها الإسلام .

فقد وضعوا نصب أعينهم كشف الأخطاء وتصحيح الاوضاع وتقديم الحلول الممكنة والبدائل الصحيحة.

ويجب على تلك البنوك ان تكون بتقصيرها في القيام بمهامها معترفة وبقيامها بعملية التغيير للخروج من مآزقها مقتنعة على ان يتم ذلك باسلوب علمي سليم وخطوات ثابتة وإن طالت فترة الإصلاح بعيداً عن عبث العابثين.

والمصارف الإسلامية[2] تحتاج إلى إستراتيجية محكمة للعمل في ظروف محلية وعالمية.

حيث تتركز المشكلة الرئيسية للدراسة في ضعف أداء القطاع المصرفي الاسلامى والاختلاف بين ما هو قائم وما يجب أن يكون.

وتعترض مسيرة العمل المصرفى الاسلامى[3] بعض المشكلات الناجمة اساسا عن اشكالات فى بنية المصارف الاسلامية ذاتها وعن الظروف المحلية المحيطة بها وبسبب ذلك وجدت المصارف الاسلامية نفسها محكومة لجدلية محددة للموارد المالية واستخداماتها. بداياتها موارد مالية غير مضمونة الاستقرار ونهاياتها توظيفات مالية ترتكز على صيغة تمويل المرابحة.

والظروف الحالية التي يمر بها الاقتصاد العالمي تمثل فرصة جيدة للمصارف الاسلامية، حيث أن لدى هذه البنوك ملاءات مالية كبيرة جدا وأثبتت حصانتها في تلك الظروف وقد أدت الأزمة المالية الحالية الى تسليط الأضواء على نظام الصيرفة الإسلامية.

([1])الغريب ناصر، اصول المصرفية الإسلامية " وقضايا التشغيل "، الطبعة الثانية 2002،ص 15 .

([2])يوسف كمال محمد، المصرفية الإسلامية (الازمة والمخرج) فقه الإقتصاد النقدي، الطبعة لثانية؛ دار النشر للجامعات المصرية؛ 1996 ،ص 165 .

([3])يوسف كمال محمد، المصرفية الإسلامية (الازمة والمخرج)،ص 163،(مرجع سبق ذكره).

ويشهد قطاع المصارف [1] عالميا منافسة قوية من جانب البنوك الإسلامية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية أمام البنوك التقليدية، فقد حققت أصولها خلال الخمس سنوات الماضية نموا بلغ 23 % كما تخطت الاستثمارات التمويلية الإسلامية الـ 400 مليار دولار. ويقدر الخبراء حجم أصول وودائع المصارف الإسلامية حاليا بأكثر من 500 مليار دولار بتوقعات تصل إلى تريليون دولار في عام 2012 ... وكشف التقرير أن الصناعة المالية الإسلامية تتركز في منطقة الشرق الأوسط بنسبة 62 % تليها منطقة الخليج بنسبة 29 % وتجدر الإشارة إلى أن عدد البنوك الإسلامية على مستوى العالم يفوق الـ270 مصرفاً، موزعة على 75 دولة في العالم. ويبلغ رؤوس أموالها السوقية نحو 13 مليار دولار أمريكي كما يصل مجموع ودائعها 202 مليار دولار بزيادة سنوية تتراوح ما بين 10 و20 %.

وأكد الرئيس التنفيذي لبنك قطر الدولي الاسلامي[2] ان النظام المصرفي الذي تطبقه البنوك الاسلامية يمثل حائط صد امام الازمات العالمية مؤكدا "أن البنوك الاسلامية تنمو بنسبة 20 ٪في المئة سنويا في حين تنمو البنوك التقليدية بنسبة لاتزيد على 10 ٪في المئة سنويا.

وبالرغم من كثرة الرسائل والبحوث والمذكرات التى انجزت حول البنوك الاسلامية فلا تزال هذه مشاكل تنتظر الحلول أو أن بعض هذه الحلول قد وجدت فعلا ولكنة غير ملائم للتطبيق فى أغلب الحالات لذا فمن واجب الباحثين المسلمين اقتصاديين كانوا او شرعيين ان يبذلوا جهدهم ويدلوا بآرائهم فى دعم مسيرة البنوك الاسلامية وتقويم تشاطها[3].

([1])من موقع المعهد العربى للعلوم والدراسات الاستراتيجيه

([2])slamlight.net/index.php?option=content&task=view&id=11411&Itemid=133- k.

([3])سليمان ناصر، تطوير صيغ التمويل قصير الاجل للبنوك الاسلامية، مع دراسة تطبيقية حول مجموعة من البنوك الاسلامية، جمعية التراث، القرارة، ولاية غرادايا، الجزائر،2003 م، ص12

2/1 الدراسة الاستطلاعية :

يعتبر **النشاط الاستثماري القاعدة الأساسية** التي يقوم عليها نشاط المؤسسات المالية الإسلامية **فالنشاط الإستثماري** في المؤسسات المالية الإسلامية **يهدف إلى توظيف الأموال المتاحة** في **مختلف البدائل الإستثمارية المشروعة لتحقيق أفضل النتائج المالية للمؤسسة وللمودعين** مع الأخذ في الإعتبار الضوابط الشرعية والإجتماعية والإقتصادية في الإسلام.

وحيث ان هناك بدائل متعددة للإستثمار الإسلامي وفقاً لصيغة الإستثمار ومجالة وآجالة وموقعة الجغرافي فإن الأمر **يتطلب من القائمين على تخطيط ورقابة النشاط الإستثماري** في **المؤسسات المالية الإسلامية** إختيار تشكيلة من الإستثمارات تعمل على تحقيق التنسيق والتوازن والتكامل بينها.

وتعتبرمرحلة إعداد الخطة الإستثمارية لإختيار تشكيلة الإستثمارات الملائمة والممكنة. وهي غير قائمة في الواقع العملي لمراحل إتخاذ القرار الإستثماري في المؤسسات المالية الإسلامية . ويرجع السبب في ذلك إلى عدم وجود إطار متكامل لتخطيط الإستثمارات في المؤسسات المالية الإسلامية . ويرجع السبب فى ذلك الى الصعوبات التي تواجهها في إعداد الموازنات الإستثمارية بها ويلاحظ أن هذة المرحلة لاتوجد فى الواقع العملى من مراحل إتخاذ القرار.

وهناك بعض المصارف التى يوجد بها إستراتيجيات إستثمار ولكن يؤخذ عليها انها تعد في الأجل القصير فقط كما أنها لاتحتوي على جميع جوانب الإستراتيجية كما أنها لاتحدد تشكيلة الإستثمارات المتوقعة بشكل تفصيلي ولكنها يتم وضعها فى شكل اجمالى كما أنها تحدد الأرقام الإجمالية لحجم الإستثمار الكلي خلال فترة الإستراتيجية.

ولقد ترتب على عدم وجود خطة للإستثمار تحدد تشكيلة الإستثمارات الملائمة للمصارف الإسلامية في ضوء أهدافها وعدم قدرتها على التنويع في أنشطتها الإستثمارية حيث يلاحظ أن تشكيلة الإستثمارات ترتكز على صيغة واحدة للإستثمار (المرابحات) والتى تركز أيضاً على الإستثمارت قصيرة ومتوسطة الأجل كما أن جزء كبير من العمليات الإستثمارية يتم في مجال النشاط التجاري فقط .

تم القيام بدراسه إستطلاعية من عينة تتألف من 20 مفردة بواسطة قائمة استقصاء تضمنت أسئلة أولية لوصف الظاهرة التى هى محل البحث بحيث تؤدى الأسئلة التى تم توجيهها للمسئولين وتقود الى المشكلة الآتية:

تبين من الدراسة الإستطلاعية أن عملية وضع الإستراتيجية يجب وأن ترتبط بالنمو ويجب أن تأخذ فى إعتبارها المشروعات الصغيرة والتى نرى آثار الإهتمام بها فى دول مثل الصين والتى تتميز بتعدد تلك المشاريع الصغيرة التى يكمل بعضها للأخر والتى ينتهى المنتج النهائى لها للتصدير ويكون لها أثر فى تشغيل عمالة كبيرة ومما يحد من مشكلة البطالة والتى على الدولة تقديم مميزات لتشجيع مثل هذة المشاريع من وضع التشريعات والقوانين بالنسبة للبنوك والضرائب وغيرها.... وأعقب أن المصارف الإسلامية لها مميزات متعددة غير موجودة بالبنوك التقليدية ويمكن لتلك المصارف فى حالة إستغلال تلك المميزات أن تجعلها تنافس بدرجة كبيرة تلك البنوك التقليدية ، وتتعلق بطريقة وصيغ الاستثمار المطبقة وتكلفة التمويل بالنسبة للمستثمرين، والتى تنعكس على إستثماراتهم ومشروعاتهم... كما أعقب أنة يجب على المصارف الإسلامية الإهتمام بالقائمين على إداراتها وإدارات الإستثمار بها وان تتلافى عيوب الإدارة المصرفية المصرية والتى تعتمد على العلاقات الشخصية فى عملية التسويق المصرفى لجذب عملاء جدد بل يجب أن تعتمد على جودة المنتج المقدم وخدمات المصرف بالإضافة إلى أنة يجب أن تسند الإدارة إلى مصريين لمعرفتهم بظروف وثقافات العملاء ولا يتم إسنادها إلى الأجانب[1].

ولقد أكد المسئولون أن إستراتيجية الإستثمار فى المصارف الإسلامية تحتاج إلى مزيد من الإهتمام والتى يجب ان تأخذ فى إعتبارها الموارد المالية للإستثمارات متمثلة فى الودائع بأنواعها واشكالها ومدة كل منها مع عدم تركيزها على مودع واحد بل يجب توزيعها وتنوعها من عدة مودعين... وأضاف أنة يجب أن تكون إستراتيجية الإستثمار قابلة للتنفيذ. ولذلك يجب إشتراك العاملين فى وضعها لعدة أسباب منها : معرفتهم بدقائق وتفاصيل ومعوقات عملية التنفيذ ولأنهم من سيقوم بتنفيذ تلك الإستراتيجية والمتمثلة فى (الإجراءات والتعليمات والخطوات) فيما بعد ويعتبرون مسئولين بشكل رئيسى عن نجاح الإستراتيجية فى تحقيق أهدافها . ويجب أيضا الإهتمام بدراسة السوق أولا قبل البدء فى وضع الإستراتيجية حتى يمكن ملائمة تلك الإستراتيجية للقوانين واللوائح وتوزيع درجة المخاطر بين الإستثمارات المختلفة... الخ كما أوضح أنة يجب وأن تتصف الإستراتيجية بالمرونة حيث يمكن تغير بعض إجراءاتها فى حالة حدوث أى تغيرات كما يجب أن يكون هناك تقسيم عملية التطبيق إلى خطوات للعمل بشكل إنسيابى دون عرقلة للتقسيم الداخلى[2].

([1])تم مقابلة السيد/ محمديوسف " رئيس قطاع والاستثمار والتسويق " ببنك التمويل المصرى السعودى فى 2006/5/15

([2])تم مقابلة السيد / على عبده " مدير عام " ببنك التمويل المصرى السعودى فى 2006/11/20

ولقد أوضح أحد المسئولين أن عملية وضع إستراتيجية الإستثمار فى المصارف الإسلامية الجهة التى تهتم بالنظر والتعرف عليها هى الجهات الرقابية المصرفية لأنها تتعلق بالسياسات الإقتصادية والنقدية العامة للدولة والتى على أثرها تقوم _ أى الجهات الرقابية – بتحديد ووضع السياسات العامة بعد ذلك . كما أوضح أن تطبيق إستراتيجية الإستثمار يتم بشكل جيد إلى حد ما لكن هناك قصور فى تطبيق الجانب الشرعى والتركيز على تنمية المشروعات الإسلامية كما ان هناك غياب لعملية التقييم والوقوف على نتائج التطبيق . كما أنها تحققها للأهداف الموضوعة يتم بشكل جزئى أما بالنسبة للمحددات التى تساعد على تنفيذ الإستراتيجية فتهتم المصارف الإسلامية إلى حد ما بالهيكل التنظيمى ومستوى العاملين بقطاعات الإستثمار أما بالنسبة لتدعيم الموارد الذاتية والإهتمام بمجالات الإستثمار حسب درجة المخاطر فإنها تتم بشكل مقبول كما يتم الإهتمام بالعملاء ورغباتهم مع إجراء دراسة سوقيه ودرجة المنافسة بينها وبين البنوك التقليدية بشكل جيد أما بالنسبة لصيغ الإستثمار يتم الإقتصار على صيغة المرابحة[1].

ويرى أحد المسئولين أن إستراتيجية الإستثمار بالبنك جيدة وهادفة وتتوائم مع متطلبات الإستثمار ولكنها تعوقها بعض المشكلات منها القوانين والقرارات المفاجئة التى قد تصدر من قبل الجهات المختصة مما يعوق تنفيذ الإستراتيجية ويرى انة يجب ان يكون هناك مرونة وتذليل للعقبات امام المستثمرين ودعم وتشجيع البنوك لخلق فرص استثمار مما يؤثر على إيجاد فرص عمل والحد من عدم التشغيل[2].

وقد تضمن رأى احد المختصين من الدراسة الاستطلاعية أن المشكلات التى تواجة الاستراتيجية هى عدم دراية بعض العاملين بتلك الاستراتيجية او المامهم بها او بالاسس والاعتبارات التى تم وضعها لذلك يجب زيادة درجة اعلام العاملين بها ومشاركتهم فى وضع الاستراتيجية لاسيما فى المستويات المسئولة عن تنفيذها[3].

كم ابدى احد القائمين على العمل تاييدا عاما للاستراتيجية الموجودة الانة اشار الى بعض المشكلات منها عدم مراعاة تشجيع قيادات المصرف للعاملين فى وضع الاستراتيجية وتقديمها للمستويات الادارية المختلفة فى شكل خطوات مكتوبة ومحددة ومراجعة الفجوات التى بين المحقق من الاهداف وتوفير المعلومات اللازمة من والى العملاء لتعريفهم ببرامج الاستثمار

([1])تم مقابلة السيد / لطيف السيد " نائب مدير " ببنك التمويل المصرى السعودى فى 2006/6/22

([2])تم مقابلة السيد / عبد العزيز محمود " مدير ادارة" بالمصرف الاسلامى الدولى" المصرف المتحد " حاليا فى 2006/8/10

([3])تم مقابلة السيد / محمد عبد الله " رئيس قسم " ببنك فيصل الاسلامى فى2006/9/6

المستخدم مع مراعاة البنك لزيادة حصتة من العملاء مقارنة بالمنافسين وعدم التركيز فى تعاملاتة فى تقديم خدمة الاستثمارعلى قطاع معين من العملاء[1].

واظهرت ايضا الدراسة الاستطلاعية ان هناك من البنوك من يقوم بوضع استراتيجية للاستثمار مقبولة من الناحية الفنية والادارية طبقا للمعايير المتعارف عليها ، ولكن ظهرت بعض المشكلات والتى تمثلت فى تنوع وطريقة وضع وتنفيذ الاستراتيجية الخاصة بالبنك وخاصة بعد دمج البنوك الثلاثة حيث ان كل بنك لة منهجية مصرفية فى الدراسة والتنفيذ ويرى ان يتم توجية مفاهيم الدراسة والتنفيذ ومنهجية العمل بالنسبة للاستثمار وتعميمها على فروع المصرف المتحد بعد عملية الدمج والتى تقترب من 40 فرع تقريبا[2].

وفى نهاية الدراسة الاستطلاعية يرى الباحث أن هناك قصورا واضحا في إستراتيجية الإستثمار بالمصارف الاسلامية يخرجها عن مسارها المحدد لها.

ويمكن التوصل الى نتائج الدراسة الاستطلاعية فى الظواهر والمؤشرات التالية :

1- أن هناك قصوراً واضحاً في عدم وجود استراتيجية للاستثمار .
2- عدم فهم المسئولين بأبعاد الاستراتيجية ومراحلها .
3- غياب مفهوم الاستراتيجية الخاصة بالاستثمارات .
4- اصدار قوانين وقرارات فوقية بصورة مفاجئة تربك أي استراتيجيات أو خطط .
5- عدم قيام المصارف الاسلامية بإستغلال ما تتميز به عن باقي البنوك التقليدية في المنافسة .
6- عدم الاهتمام بوضع استراتيجية للاستثمار قابلة للتطبيق وتتميز بالمرونة .
7- قيام المصارف الاسلامية بوضع سياسات وإجراءات فقط لمتطلبات الجهات الرقابية المصرفية .
8- عدم مراعاة الجانب الشرعي والدور الاجتماعي في الاستثمارات المقدمة .
9- عدم القيام بعملية تقييم والوقوف على النتائج المحققة لقطاع الاستثمارات ومدى تحقيقها للأهداف الموضوعة .
10-عدم تطبيق صيغ الاستثمار المختلفة وارتباطها بتكلفة التمويل ونسب الارباح .
11-عدم الاهتمام بالقائمين على إدارات الاستثمار بالمصارف الاسلامية .
12-عدم الاهتمام بالموارد المالية اللازمة للاستثمارات من حيث التنوع والشكل والآجال مع عدم التركيز على مودع واحد .

([1])تم مقابلة الاستاذ/ احمد غنام مدير ادارة ببنك فيصل الاسلامى الدولى فى 2006/5/13

([2])تم مقابلة الاستاذ/ سليمان عبد العزيز " نائب مدير " بالمصرف الاسلامى الدولى" المصرف المتحد " حاليا فى 2006/8/10

13-عدم الاهتمام بالعلاقات مع المودعين .
14-عدم توفير المعلومات من وإلى العملاء لتعريفهم ببرامج الاستثمار .
15-التركيز على قطاع معين من المستثمرين والعملاء .
16-عدم الاهتمام بالتسويق المصرفي وعدم دراسة السوق والبيئة الخارجية وما بها من لوائح وقوانين دائمة التغير .
17-عدم الاهتمام بجودة (المنتج) الخدمة المصرفية المقدمة .
18-عدم الاهتمام بالهيكل التنظيمي ومستوى العاملين الفني والمادي بإدارات الاستثمار بالمصارف الاسلامية .
19-عدم دراية العاملين بالسياسات والإجراءات والتي تضعها تلك المصارف الخاصة بالاستثمار خاصة المستويات الإدارية المسئولة عن تنفيذ تلك السياسات .
20-عدم تقديم السياسات والإجراءات الخاصة بالاستثمار في شكل خطوات مكتوبة ومحددة لسهولة عملية التطبيق .
21-عدم توزيع درجة المخاطر بين الاستثمارات المختلفة خاصة عدم الأخذ في الإعتبار مجال المشروعات الصغيرة .
22-البعد عن تطبيق ماورد بالوثائق التأسيسية لتلك المصارف أو القواعد الشرعية وآراء العلماء فضلا عن القواعد المصرفية والسياسات النقدية والاقتصادية المتعارف عليها مما يدل أن هناك حاجة ماسة إلى عملية تقويم لإستراتيجيات الإستثمار في البنوك الإسلامية.

وقد قام الباحث بعرض القوائم المالية وماتحتوية من أرقام تخص الاستثمار وانواعة وأجالة والقطاعات المستخدمة اوالمستثمربها والصيغ الاسلامية المطبقة فى تلك المصارف محل العينة والذى يتضح من إستعراض ما سبق من خلال صيغ ومجالات وأعمار التوظيف والإستثمارات في البنوك المصرية الاسلامية محل العينة لمدة 10 سنوات.

1. يمثل الاستثمار النسبة الاكبر فى اجمالى الاصول الخاصة بالمصارف الاسلامية تصل الى اكثر من 70%.
2. بالنسبة لصيغ التوظيف: نجد أن صيغة المرابحة هي الصيغة الرئيسية وتمثل الاكبر من التوظيفات بالمقارنة بالصيغ الاستثمارية الاسلامية الاخرى.
3. بالنسبة لمجالات التوظيف: يحتل القطاع / النشاط التجارى الاولوية الاولى بالنسبة للقطاعات الاستثمارية. حيث ان الدخول في المشاركات التجارية والإستثمارية والمرابحات والمضاربات وعادة ما يختار المشاركة التجارية المضمونة والمرابحة ذات العائد الكبير وإستبعاد غيرها من المرابحات.

4. بالنسبة لأعمار التوظيف: نجد أن اغلبية التوظيفات قصيرة الأجل يليها المتوسطة والطويلة ومن المتعارف علية ان الاستثمار يتميز بالمدى المتوسط والقصير الاجل.
5. كما يتلاحظ ايضا بالنسبة للاموال المستثمره فانها تتعدد اشكالها واجالها ولكن تتركز فى الاجال قصيرة الاجل كما يتلاحظ زيادة الودائع لدى هذة المصارف وآخذة في التزايد بعد ذلك.
6. عدم التوافق بين نسبة المساهمات والمشاركات الإستثمارية مع إجمالي التوظيف وكذلك نسبة الودائع الإستثمارية إلى إجمالي الودائع مما يعني في بعض البنوك الإسلامية وجود فجوة بين إجمالي الودائع الإستثمارية إلى إجمالي التوظيف

ولهذا فإن بناء إستراتيجية مصرف إسلامي واحد [1] أمر تناط مسؤليتة بالإدارات العليا المسئولة عن أعمال هذا المصرف إذ هي وحدها القادرة على تحديد الأهداف المبتغاة وتحديد وتحليل الموارد والإمكانات الذاتية وتحديد وتحليل المتغيرات البيئية والكشف عن البدائل الممكنة وإنتقاء أفضلها كما أنها القادرة على صياغة الإستراتيجية بل وتقييمها وتطويرها بما يلائم كل تغير في المقومات الخاصة بالمصرف.

حيث أدى عدم وجود خطة إستثمارية إلى العديد من الظواهر الخاصة بتنظيم الإستثمارات في المؤسسات المالية الإسلامية والتى نتجت من الدراسة الاستطلاعية :-

1. صعوبة تقييم أداء الفروع في مجال الإستثمار نتيجة لعدم وجود خطة للإستثمار يمكن للفروع الالتزام بها.
2. انخفاض معدل استثمارات فروع المصارف الاسلامية نتيجة عدم دراسة وتخطيط احتياجات الموقع الجغرافى لهذة الفروع من الاستثمار0
3. عدم تطبيق سياسة توزيع المخاطر بين قطاعات الاستثمار المختلفة (زراعى، صناعى، تجارى، عقارى، حرفى) .
4. عدم تطبيق سياسة توزيع المخاطر بين صيغ الاستثمارالمختلفة حيث تتفاوت معدلات خطورة بعض اساليب الاستثمار عن الاخرى.
5. عدم تطبيق سياسة توزيع المخاطر بين المناطق الجغرافية المختلفة.
6. عدم تطبيق سياسة توزيع المخاطر بين انواع واحجام المشروعات الاستثمارية المختلفة0

3/1 صياغة مشكلة البحث

([1])د. الغريب ناصر، اصول المصرفية الإسلامية " وقضايا التشغيل "، ص 386، (مرجع سبق ذكرة).

ومن العرض السابق لنتائج الدراسة الاستطلاعية يمكننا صياغة مشكلة البحث على النحو التالى :

" أدى غياب استراتيجية الاستثمار فى المصارف الاسلامية الى عدم تنوع الاستثمارت من حيث الصيغ الشرعية والمجالات الاقتصادية المختلفة بما يتفق مع متطلبات البيئة الثقافية والاجتماعية المصريةالى نقص كفاءة الآداء وضعف القدرة على تحقيق الارباح وجذب الاموال اللازمة للاستثمار وزيادة المخاطر الائتمانية " ويمكن توضيح عناصر أوأبعاد مشكلة الدراسة من خلال التساؤلات التالية:

1- هل تتوافر مصادر تمويل طويلة الاجل لدى المصارف الاسلامية تتيح لها الاستثمار بشكل جيد؟
2- هل تتوافرالكفاءة المؤهلة شرعيا وفنيا للقيام بمتطلبات العملية الاستثمارية؟
3- هل ينحصر تطبيق الصيغ الإستثمارية على عمليات محددة كصيغة المرابحة فقط (سجن المرابحة)؟
4- هل يتم التطبيق الخاطئ لصيغ عمليات الإستثمار المتاحة بالبنوك الإسلامية.0 وبعدها عن المسار الصحيح؟
5- هل يتم تطبيق باقي الصيغ الشرعية لعمليات الإستثمار المختلفة؟
6- هل يتم نشر فكرة البنوك الإسلامية بشكل جيد وسليم؟
7- هل يتم التوجية الصحيح لمصادر التمويل الخارجية قصيرة الأجل (ودائع العملاء)؟
8- هل يوجد تصور متكامل لعمليات الآستثمار الخاصة بالمصرف الإسلامي كمستثمر رئيسي له شركاتة التي يمكن أن يوظف من خلالها أموالة لتحقيق النمو والإستمرار وعدم التعرض لتقلبات أسعار الفائدة وغيرها من التقلبات؟
9- هل يوجود رقابة مصرفية تتناسب والمصارف الإسلامية (رقابه داخلية وخارجية)؟
10- هل يقوم المصرف الاسلامى بتحقيق التوازن الشرعي في التعاملات مع البنوك التقليدية (المحلية والأجنبية الخارجية)؟
11- هل يتم إستخدام أدوات مالية مصرفية جديدة لمواجهة الأدوات المصرفية الحديثة والمستخدمة في الآونة الأخيرة (صناديق الإستثمار – المشتقات ..... وغيرها)؟
12- هل يوجد دراسة للمخاطر المالية والمصرفية ؟
13- هل تم دراسة الاسواق والبيئة المصرية من حيث النواحى والعادات الاجتماعية 00الخ بهدف تنويع محفظة الاستثمارات؟
14- هل هناك موارد بشرية قادرة على وضع الاستراتيجيات المالية والاستثمارية؟
15- هل يوجد قانون خاص بالبنوك الإسلامية يتناسب وتعاملاتة لدى البنك المركزي؟

16- هل تراعى المصارف الاسلامية الدور الإجتماعي المنوط بها مع المجتمع المحيط بها؟
17- هل يوجود تعاون مثمر وبناء بين البنوك الإسلامية (محليا وعالميا) فى تبادل المعلومات والتنسيق مع بعضها؟

4/1 أهمية البحث

وتظهر أهمية البحث من الناحية العلمية والعملية كما يلي:

1/4/1 الأهمية العلمية

نظرا الى ندرة الكتابة والمعرفة فى مجال استراتيجية الاستثمار التى تضعها المصارف الاسلامية ونظرا الى اهمية البحث التى تستمد من أهمية الدور الذى تقوم بة المصارف الاسلامية فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية ودفع عمليه التنمية ترجع الاهمية العلمية للبحث الى مايلى:

1- ستضع الدراسة لبنة فى المكتبة العربية فى مجال المصرفية الاسلامية
2- توفير المعلومات اللازمة للباحثين فى مجال الاستثمار بالمصارف الاسلامية
3- أهمية الاستثمار والمخاطر خاصة بالمصارف الاسلامية لم تأخذ القدر الكافى من الباحثين بالرغم من الاتجاة العالمى نحو التوسع نحو المصرفية الاسلامية خاصة بعد الازمة العالمية الاخيرة.

2/4/1 الأهمية العملية

وترجع الآهمية العملية للدراسة الى:

1- الآهمية الآقتصادية للمصارف الاسلامية وخاصة:-
   - رؤؤس أموالها والتى أصبحت ملجأ لاستثمارات كثير من المودعين
   - حجم استثماراتها والتى تتميز بتنوع اشكالها وانخفاض مخاطرها
   - العمالة الموجودة بها والتى تتطلب تأهيلا خاصا فنيا وشرعيا
2- أهمية وضرورة استراتيجية للاستثمار فى المصارف الاسلامية حيث أن الاستثماراهم ادوار المصرف الاسلامى من الناحية الاقتصادية والاجتماعية
3- مايعكسة الاستثمار من وجوب الاهتمام بالجوانب التنظيمية والادارية المتصلة بة ومنها الهيكل التنظيمى لقطاع الاستثمار والاجراءات الداخلية الخاصة بة داخل المصرف وكذلك الاهتمام بالمنافسة والعلاقة مع البيئة الخارجية والتى تعتبر من اولى اهتمامات المصرف بالخارج للمحافظة على وجود المصرف خاصة فى ظل الاتفاقيات الدولية مثل اتفاقية الجات وتحرير الخدمات المالية واتفاقية بازل على المستوى العالمى

4- مايعكسة الاستثمار من الاهتمام بالعميل المودع (المستثمرداخل المصرف) والمقترض (شريك، مستثمر خارج المصرف)

5- محاولة تفعيل استخدام الصيغ الشرعية المتعددة والمكتملة الاطر وغير مستخدمة بالمصارف الاسلامية.

6- تطوير أساليب الادارة العليا بالمصارف الاسلامية المنوط بها وضع استراتيجيات الاستثمار

7- دراسة أهمية الاستثمار بالمصارف الاسلامية والصيغ الشرعية الواجب تفعيلها.

8- التاكد من مدى التزام المصارف الاسلامية بالاهداف الاستثمارية المحددة لها

9- محاولة الوقوف على اهم الايجابيات والسلبيات فى مجال الاستثمار للمصارف الاسلامية

5/1 أهداف البحث:

يهدف البحث إلي تقييم الاستراتيجيات الاستثمار كما تقوم بة . أي الاستثمار . المصارف الاسلامية وذلك من خلال:

1- تحليل المفاهيم والخصائص المتعلقة باستراتيجيات الاستثمار فى المصارف الاسلامية.

2- تحديد أبعاد وأهمية وجود عملية التقييم لإستراتيجيات الاستثمار خاصة بالمصارف الاسلامية

3- تحديد المشكلات التي تواجة عدم إجراء عملية التقييم ذاتها.

4- دراسة وتحليل المعايير والمؤشرات المقترحة والتى يمكن استخدامها لتقييم استراتيجية الاستثمار بالمصارف الاسلامية

5- تحديد أثر تطبيق المصارف الاسلامية لاستراتيجية الاستثمار على الآداء .

6/1 الدراسات السابقة

1/6/1 أولا : الدراسات العربية

م	اسم الباحث	السنة	الأهداف	النتائج